ناجية

People Change the World Diakonia

العدد الأول من مجلة مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون

نوفمبر ٢٠٢٢

٣٧٩ حكم قضائي حصيلة نجاحات وحدة الدعم القانوني في مؤسسة القاهرة

إنقاذ طفلة من عملية ختان

مؤسسة القاهرة تدشن الشبكة المجتمعية للعدالة المناخية من أجل النساء

ملف العدد

من أجل عدالة مناخية للنساء

ناجية مجلة شهرية إليكترونية غير ربحية تصدر عن مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون، بغرض دعم النساء في مواجهة العنف السائد تجاههما في المجتمع.

رئيس التحرير
انتصار السعيد

الاعداد
محمود العدوي

التصميم والجرافيك
ريهام عاطف

المراجعة اللغوية
رحاب حسين

فريق التحرير
عاطف سيد
حازم الملاح
أمل طه

محتويات العدد

لماذا ناجية	3
العاملات الزراعيات والتغيرات المناخية	4
بالتزامن مع قمة المناخ.. تدشين الشبكة المجتمعية للعدالة المناخية	6
القاهرة للتنمية والقانون.. إقرار حق الإجهاض للناجيات من الاغتصاب ضرورة إنسانية قبل أن يكون مبدأ حقوقيا	8
الآثار النفسية للعنف المنزلي على الناجيات من العنف	9
صورة النساء في دراما رمضان 2022	12
حكاية ناجية	17
أفعال غير مسموحة في الكشف عند طبيب النساء	18
مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون تنقذ طفلة من الختان	19
القاهرة للتنمية والقانون.. ٣٧٩ حكم قضائي جديد لصالح ناجيات من العنف	20
المشاركات الدولية والإقليمية للمؤسسة	22

كل الحقوق الخاصة بالنشر والاقتباس
محفوظة لمؤسسة القاهرة للتنمية والقانون

للتواصل: cfdl@cfdl.org

كل المواد المنشورة في المجلة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المؤسسة، ويتحمل صاحبها منفردا كل ما يتعلق بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث.

لماذا ناجية

انتصار السعيد

الناجية، هي كل امرأة او فتاة تتعرض الى شكل من اشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي سواء في الفضاء الخاص او/والفضاء العام.

وتعريفه طبقا للإعلان العالمى للقضاء على العنف ضد النساء بأنه « أى فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أذى أو معاناة أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما فى ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل سواء فى الحياة العامة أو الخاصة».

وتتعرض النساء والفتيات باستمرار في مصر، والعالم إلى أشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الإجتماعي بما في ذلك، العنف الجسدي والنفسي والمجتمعي والقانوني والجنسي «التحرش الجنسي والاغتصاب». وفي الكثير من الأحيان يصل العنف الى القتل، وإلى العديد من الممارسات الضارة بما فيها الزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية «ختان الإناث».

ويمارس العنف بكافة اشكاله في الفضاء العام ''الشارع وأماكن العمل...الخ»، وفي الفضاء الخاص على مستوى الأسرة، علما بأن ممارسة العنف ضد النساء بأشكاله المختلفة لا تقتصر على طبقة اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو ثقافية معينة، بل يمارس عليهن العنف بغض النظر عن الطبقات، الأعراق، والأديان التي تنتمي اليها النساء والفتيات.

وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة وشاملة حول مدى انتشار ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات في مصر، إلا ان جميع الدلائل تشير الى تفشي هذه الظاهرة لا سيما في ظل وجود العديد من العوامل المؤيدة والداعمة لوجوده، بداية من الموروثات الثقافية، والاجتماعية السائدة من عادات وتقاليد، والثقافة المجتمعية التي بدورها تعزز الى حد ما تعنيف النساء والفتيات، وانتهاء بعدم وجود أو ضعف تطبيق قوانين خاصة بحماية النساء من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

وبالنظر للخدمات المقدمة للنساء والفتيات الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وقيام الدولة المصرية بالعديد من الخطوات نحو تعديل أو الغاء أو إستحداث قوانين تدعم النساء الناجيات من العنف بأشكاله المختلفة والعمل على تقديم خدمات شاملة ومتكاملة اجتماعية وقانونية ونفسية وصحية، إلا ان هذه الخدمات ما زالت بحاجة الى مراجعة شاملة.

إن الخطوة الأولى والمهمة نحو تقديم خدمات شاملة للناجيات من العنف تكمن في الإيمان بان من حق كل النساء والفتيات العيش بكرامة واحترام وبحياة خالية من العنف؛ حياة قائمة على الحقوق والمساواة بين الجنسين بغض النظر عن الخلفيات الاجتماعية، الاقتصادية والمجتمعية، والثقافية لهن. وهذا الإيمان يجب ان يكون متجذرا عند كافة الكوادر العاملة في مجال تقديم الخدمات الصحية، النفسية، الاجتماعية، والقانونية، علاوة على أهمية تضافر جهود جميع المؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تقديم الخدمات للناجيات للوصول إلى مجتمع خال من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والنهوض بوضعية النساء والفتيات كمواطنات فاعلات في المجتمع.

العاملات الزراعيات والتغيرات المناخية

اعداد / منى عزت

هن أكثر المتضررات من التغيرات المناخية، التى تؤدى إلى ارتفاع في درجات الحرارة وتغيرحالة الطقس بما يؤثر على المحاصيل الزراعية وتعرض العمالة الزراعية للاصابة بأمراض مهنية جديدة ومواجهة هذه التغيرات المناخية يتطلب تطور جذري في القطاع الزراعى بداية من الرى وطريقة الزراعة والاتجاه إلى استخدام وسائل تكنولوجية، تمثل هذه المستجدات تهديد واضح لفرص عمل العاملات الزراعيات حيث يتركزدورهن حاليا على جمع المحصول وبالتالي يحتجن إلى تأهيل وتدريب من أجل التكييف مع هذه المستجدات وبدون ذلك يتعرضن لمزيد من التهميش والافقار ويصبحن مهددين بفقد عملهن.

نتحدث عن نسبة تقترب من ربع العمالة النسائية في مصر حيث تشير بيانات البنك الدول عام 2019 ، إلى أن (21.21%) هى نسبة العاملات الزراعيات من إجمالي المشتغلات، رغم ارتفاع حجم العاملات الزراعيات واهمية الدور الذي يقمن به في المساهمة في تأمين الغذاء، لكن يتعرضن إلى ظروف عمل بالغة القسوة فرغم نص الدستور على وجوب أن يشمل التأمين الصحي والاجتماعي العمالة الزراعية و صدور قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ وقانون التأمينات الاجتماعية الشامل رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ العمالة الزراعية الا انهن لايزلن خارج الحماية الاجتماعية، يرجع السبب في ذلك إلى أن تطبيق قانون التأمين الصحي يتم على مراحل وفق خطة زمنية تمتد لاكثر من عشر سنوات، فضلا عن عدم توافر قاعدة بيانات باعداد العمالة الزراعية وهذا ما تعمل عليه الحكومة حالا في حصر العمالة غير المنظمة ومنها العمالة الزراعية .

كما استثنى قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣العاملات في الزراعة البحتة من لائحة «تشغيل النساء»، وذلك بناء على نص المادة ٩٧ «يستثنى من تطبيق أحكام هذا الفصل العاملات في الزراعة البحتة» والمقصود بالزراعة البحتة (حرث الأرض الزراعية، أو زراعة المحاصيل، أو مقاومة الآفات، أو جني المحصول).

بموجب هذا الاستثناء حرمت العاملات الزراعيات من التمتع بتوفيّر دور حضانة لأطفالها في مكان العمل، وحرمانها من حقها في الحصول على ساعة للرضاعة إذا كانت مرضعة، وحقها في إجازتى الوضع و رعاية الطفل.

يكفل قانون التنظيمات النقابية رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧ الحق في التنظيم النقابي» للعمالة الزراعية» وتندرج النقابة العامة للعاملين بالزراعة والري ضمن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، لكن لايزال بعض النقابات من العمالة الزراعية التى لا ترغب في الانضمام للاتحاد العام تواجه بعض الصعوبات في عملية التأسيس

لم يقتصر الامر على عدم توافر الحماية

القانونية والاجتماعية فحسب بل تعاني العاملات الزراعيات من ظروف عمل غير مستقرة، ويغلب عليها الطابع الموسمى حيث تعمل في مجال جمع المحصول فحسب أو في عملية التعبيئة في حالة عملها في احدى شركات التصنيع الزراعي.
كان من المفترض أن تكون بيئة وعلاقات العمل في هذه الشركات افضل حالا من العمل في الحقول داخل القرى لكن استمرت نفس الظروف القاسية من حيث التعرض للمعاملة السيئة في اغلب الشركات وعدم توفير وسائل نقل امانة والتعسف في الخصم من الاجر وعدم توافر حمامات او مياة او فترات راحة او غرف تبديل ملابس .

يترتب على هذه الاوضاع تعرض العاملات الزراعيات للمخاطر الصحية والعنف على النحو التالي :

- نظرا لعدم توافر حمامات تضطر النساء إلى قضاء حاجتها في الصحراء حيث تتواجد اغلب هذه الشركات في المناطق الصحراوية او تنتظر حتى عودتها إلى المنزل وفي الحالتين تكون معرضة للاصابة بامراض مثل الكلى وزيادة الاملاح والالتهابات .
- نظرا لعدم توافر وسائل نقل أمنة حيث يتم نقل العمالة الزراعية من القري إلى مقر الشركات في سيارات نقل مكشوفة ويتم تحميل اعداد اكبر من المسموح به مما يسبب تكدس ويصل الامر إلى وقوع حوادث خصوص وان بعض العاملات تصطحب معها أطفالها
- نظرا لاحتياج العاملات للنقود تضطر للعمل في فترات الحمل او بعد الولادة بعدة ايام وهذا يعرضها لاضرار صحية يمكن ان تتعرض للاجهاض.
- يتطلب العمل مجهود بدني وانحناء لفترات طويلة مع تاثير اشعة الشمس تصاب العاملات بآلام في الظهر والركبة وإذا طلبت فترة راحة تتعرض للإهانة والسب من قبل المشرف/ة وقد يصل الأمر خصم من الأجر، فضلا عن انه في بعض الاحيان يزداد الالم ويحتاج إلى متابعة من طبيب ورغم أن هذه الأصابات مرتبطة بالعمل لكن العاملة تتحمل تكلفة كشف الطبيب والعلاج وفي حالة احتياجة لاجازة لا تتقاضي اى تعويض .
- تتعرض العاملات الزراعيات للعنف النفسي واللفظى والتحرش، مما يؤثر ذلك على صحتها النفسية

العاملات الزراعيات والتغيرات المناخية:

من التغيرات المناخية المتوقعة ارتفاع درجات الحرارة بما يؤثر على عدم زراعة بعض المحاصيل مما يؤثر على العادات الغذائية ، فضلاً عن إصابة العمالة الزراعية (الرجال – النساء) بأمراض مثل ضربات الشمس وبعض الأمراض الجلدية والاغماء وهذا بالاضافة إلى الامراض الاخرى التى تتعرض لها فعليا وتم الاشارة لها اعلاه، فضلا عن تضييق فرص العمل بسبب استخدام الاساليب الحديثة والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الزراعية. الهدف منه تعزيز وتحسين عملية توفير السلع والخدمات من الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة.

ومنذ وقت مبكر انتبهت الحكومة للعمل على تنفيذ مشروعات الزراعية للتكيف مع التغيرات المناخية وتم تطبيق هذا في محافظات مثل الوادى الجديد، كما تستهدف الحكومة في إطار المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» العمل على رعاية العمالة الزراعية والصيادين، وهذا يتطلب ضرورة تطوير مهارات العمالة الزراعية (رجالاً ونساءً) والعمل على اصدار قانون جديد للتعاونيات يسهل اجراءات تاسيس تعاونيات لصغار الفلاحين واستهداف النساء للانخراط في هذه التعاونيات الفلاحية، وتحفيز الفلاحين على العودة إلى استخدام السماد الطبيعى .

كما يجب قيام الحكومة والنقابات باجراء حوار مع اصحاب الشركات الزراعية من اجل تقنين اوضاع العمالة الزراعية وهذا سوف ييسر عملية التحاقهم بالتامين الصحى والاجتماعي و الاتفاق على اتخاذ اجراءات حماية مثل توفير المياة الشرب والحمامات وغطاء للراس للحماية من اشعة الشمس وفترات راحة في وقت زروة اشعة الشمس

تعديل قانون العمل باضافة مواد تجرّم العنف في مجالات العمل المنظم وغير المنظم ومنها الزراعة البحتة، إلى جانب النص على اعطاء العاملات الزراعيات اجازة وضع والحصول على اعانة نقدية اثناء فترة الاجازة وتوفير الحضانات باسعار رمزية لاستضافة الاطفال بدل من ان تضطر العاملة حمل طفلها في العمل.

بالتزامن مع قمة المناخ ..

تدشين الشبكة المجتمعية للعدالة المناخية

بالتزامن مع انعقاد قمة المناخ COP27، بمدينة شرم الشيخ المصرية، خلال الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر، تعلن المنظمات الموقعة أدناه عن تدشين الشبكة المجتمعية للعدالة المناخية.
وترى المنظمات الموقعة أدناه إن تفاقم الآثار بعيدة المدى لظاهرة التطرف المناخي وتأثيرها على المساواة بين الجنسين، وهو ما يعنى ضرورة الاهتمام بفهم العلاقة بين تغير المناخ وزيادة العنف ضد النساء والفتيات، لأن تغير المناخ ليس مجرد «أزمة بيئية»، ولكنه في الأساس يتعلق بالعدالة والازدهار والمساواة بين الجنسين، ويؤدي إلى تفاقم الأزمات في وقت تتعرض فيه النساء للعنف بسبب ظواهر اجتماعية وسياسية واقتصادية، مثل: النزاع المسلح، والنزوح، وندرة الموارد.
ولما كانت التغيرات المناخية تؤثر على الجميع، ولكنها تؤثر بشكل أكبر على الفئات المهمشة، ومنها «النساء اللاتي يعانين بالأساس من عدم المساواة. لذا يجب أن تتضمن التشريعات والسياسات بنودًا أساسية تهتم بحمايتهن».
كما أن النساء يمثلن النسبة الأكبر من العمالة الزراعية، ومع التأثير الكبير للتغير المناخي على الزراعة، فإن كثيرات منهن يفقدن وظائفهن، ويصبحن أكثر عرضة للعنف المنزلي، تتحمّل النساء متاعب كبيرة مرتبطة بالأدوار الاجتماعية المفروضة عليهن في رعاية أسرهن.
ولما كان بالإمكان التخفيف من تلك الأضرار على النساء من خلال تمكين الفئات المهمشة اقتصاديًا واجتماعيًا، وإيجاد بيئة تشريعية منصفة للنساء، وإعادة هيكلة النظم الصحية حتى تصبح أكثر قدرة على الصمود أمام الكوارث المتزايدة لتغير المناخ.
ويرتكز عمل الشبكة على عدة ركائز أساسية، تتمثل في:

١. العمل على أساليب تراعى احتياجات النساء والتخفيف من حدة تداعيات التغير المناخ.
٢. تعزيز فاعلية النساء ومشاركتها الفعالة خلال مراحل الحوكمة البيئية، والاستفادة من فرص توظيف المرأة خلال عملية الانتقال البيئي العادل للاقتصاد الأخضر والاستهلاك الرشيد والاقتصاد الأزرق في إطار أهداف التنمية المستديمة.
٣. معالجة الآثار والتداعيات الصحية والاجتماعية للتدهور البيئي على النساء.
٤. تعزيز التوعية والتغيير السلوكي بشأن

قضايا النساء وتغير المناخ.
٥. وتعزيز إنتاج البيانات والمعرفة بموضوعات النساء والبيئة وتغير المناخ.
المنظمات:
1-مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون.
2-مفتاح السعادة للتنمية – جيزة
3-جمعية قلوب مبصرة- القاهرة
4-مؤسسة ابلتى للتدريب - القاهرة
5-مركز الدراسات للحوار - القاهرة
6-جمعية حقي للأشخاص ذوي الإعاقة- القاهرة
7-مركز الحوار للإعلام والدراسات السياسية – القاهرة
8-مؤسسة لست وحدك - القاهرة
9-مؤسسة البعد الخامس للتطوير والتنمية - القاهرة
10-مؤسسة مصر السلام للتنمية - القليوبية
11- مؤسسة حلم - القاهرة
12-جمعية زهور الحياة - الإسكندرية
13-جمعية إشراقة لتنمية المجتمع - الإسكندرية
14- جمعية تمكين لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - سوهاج
15- جمعية عيون الحياة - سوهاج
16- جمعية شمعة الحياة - سوهاج
17- جمعيه جسر الامل للتنمية - أسيوط
18- جمعية الإبتسام - أسيوط
19- جمعيه خطوه خير - أسيوط
20- جمعية أجيال مصر للتنمية - أسيوط
21- جمعيه بيتى لتنمية المجتمع - أسيوط
22- جمعية جيل التحدي - أسيوط
23- جمعية الإرادة والتحدي - شمال سيناء
24- جمعية فرسان الإرادة
25- المنظمة المصرية لإدارة الأزمات - القاهرة
26- المؤسسة المتحدة للتنمية والحقوق - الفيوم
27- جمعية حقوقنا لحقوق الإنسان والتنمية – الفيوم
28- المركز العربى لحقوق الإنسان - المنيا
29- جمعيه مركز الحريات والحصانات لحقوق الإنسان والتنمية - المنيا
30- جمعية حماية لحقوق الإنسان والتنمية – قنا
31- أهل بلدي - قنا
32- جمعية شروق لتنمية المجتمع بالرغامه غرب – أسوان
33- جمعية أم المؤمنين بكوم امبو - أسوان
34- جمعية تنمية المجتمع بالكفور - أسوان
35- جمعية الحجنديه لتنمية المجتمع - أسوان
36- جمعيه روضة المصطفى - أسوان
37- جمعية التكافل الاجتماعي لكفالة اليتيم - أسوان
38- جمعية النهضة لتنمية المرأة بالناصرية - أسوان
39- جمعية تنمية المجتمع بعزبة على سليمان - أسوان
40- جمعية تنمية المجتمع بنصر النوبة - أسوان
41- جمعية تنمية المجتمع الرديسية قبلى -أسوان
42- نفرتاري للتنمية والرعاية
43- مؤسسة ممكن
44- مؤسسة مبادرة حلم
45- مؤسسة هوب سيتي
46- واى بير أسوان
47- المنظمة العربية لحقوق الإنسان
48- جمعية فجر التنوير
49- الجمعية الخيرية لتنمية المجتمع – كوم حمادة البحيرة
50- جمعية شباب بلدنا – القليوبية
51- مؤسسة ويانا
52- مؤسسة المرأة والسلام
53- المؤسسة المصرية للإعلام
54- البورد الدولى للتنمية
55- حقوق المرأة السيناوية - شمال سيناء
56- جمعية 7 مليون معاق
57- جمعية المستقبل
58- مؤسسة كابش للخدمات الاجتماعية
59- مؤسسة سيد عويس للخدمات الاجتماعية
60- مؤسسة تنمية للبناء القدرات
61- جمعية التأهيل بشيرا الخيمة - القليوبية
62- جمعية ايد وخطوة - شبرا الخيمة - القليوبية

القاهرة للتنمية والقانون..

إقرار حق الإجهاض للناجيات من الاغتصاب ضرورة إنسانية قبل أن يكون مبدأ حقوقيا

نظمت مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون ندوة تحت عنوان الحماية القانونية للنساء في أماكن تلقي الرعاية الطبية، وكيفية المراقبة على أداء مقدمي الرعاية الطبية ضمن برنامج الحقوق الصحية للنساء الممول من هيئة ديكونيا.

حيث تسعي مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون من خلال برنامج الحقوق الصحية للنساء إلى توعية النساء بحقوقهن الصحية والإنجابية.

كما تهدف المؤسسة إلى حشد الجهود المجتمعية من أجل تنفيذ وتبني الاتفاقيات الدولية الداعمة لبيئة صحية آمنة للنساء، تدعم حقوق الناجيات من العنف «قانونيا- نفسيا» أثناء تلقي الخدمات الطبية.

حضر الندوة عدد من محامين/ محاميات نقابة المحامين بشمال الجيزة، وتحدثت فى الندوة الأستاذة / فاطمة صلاح المحامية، والتي ناقشت الحضور في ماهية الحماية القانونية للنساء أثناء تلقى الخدمات الصحية، والأليات الخاصة بها، بالإضافة إلى كيفية إدارة الشكاوي الخاصة بالنساء في حالة تعرضهن لأي انتهاك أثناء تلقى الرعاية الصحية، والفرق بين الشكوى الإدارية، والشكوى الجنائية، وحق الناجيات في التقدم بطلب التعويض المدني عن الضرر النفسي أو الجسدي الناتج عن انتهاك حقوقهن الصحية أمام المحكمة المدنية التابع لها «المستشفى- المركز الطبي- العيادة».

كما تحدثت عن أهمية صدور قانون يبيح إقرار حق النساء في اختيار إنهاء الحمل الناتج عن تعرضهن للاغتصاب، كونه ضرورة إنسانية قبل أن يكون مبدأ حقوقياً.

وأدارت اللقاء الأستاذة / انتصار السعيد المحامية بالنقض، ورئيس مجلس أمناء مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون، والتى أكدت على ضرورة صدور قانون حماية الشهود والمبلغين في قضايا العنف الجنسي ضد النساء، كذلك أهمية وجود قانون موحد لتجريم العنف ضد النساء.

وخلال الندوة تم عرض عدد من الفيديوهات التوعوية التي أنتجتها المؤسسة بغرض توعية السيدات بحقوقهن الصحية.

وأخيرا تأمل مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون في كسر حاجز الصمت عن الانتهاكات ضد النساء في أماكن تقديم الرعاية الطبية.

الآثار النفسية للعنف المنزلي على الناجيات من العنف

اعداد / أمل طه

«استحملي عشان خاطر العيال»، ماتخربيش بيتك بإيدك»، «اكسر للبنت ضلع يطلعلها 24»، «ضل راجل ولا ضل حيطة»، «شكلك شيفالك شوفة برة وبتتلككي»، «متتبطريش على النعمة ما كلنا بيحصل معانا كدة»، «إحمدي ربنا انك بتاكلي وتشربي»، «لو هربتي مالكيش مكان غير الشارع»، «عايزة تهربي وتحطي راس اهلك في الطين!» ...، كل الكلام دا وأكتر بنسمعه باستمرار لما زوجة تشتكي من تعنيف أهلها أو زوجها الدائم، بيكون الرد عليها بشكل هجومي وعنيف ويجبرها على الاستسلام لوضعها..

شهدت الآونة الأخيرة تزايدًا كبيرًا وواضحًا على المستوى العالمي والمحلي في معدلات التعرض للعنف المنزلي أو الأسري، فقد كشفت دراسة حديثة أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن العنف النفسي هو الأعلى من بين أنواع العنف التي تعاني منه المرأة في الفئة العمرية بين 18-64 سنة، حيث بلغ 22.3%، يليه العنف الجسدي 11.8%، ثم العنف الجنسي 6.5%، موضحة أن العنف النفسي يقل مع ارتفاع الفئة العمرية، حيث كان في الفئة العمرية 18-19 سنة 33.5% وأخذ في الانخفاض في الفئات العمرية التالية حتى وصل إلى 6.9% في الفئة العمرية 60-64 سنة وكذلك الحال تقريبًا بالنسبة للعنف الجسدي والجنسي.

إذًا ما هو العنف المنزلي؟ وماهي أسبابه؟ هل تُعد التربية مبررًا لاستخدام العنف؟ هل الخلافات الزواجية التقليدية بين الزوجين تُعتبر من أنواع العنف الزواجي؟ ماهي عواقب العنف المنزلي؟ وماهي سبل النجاة؟

يُشير مصطلح العنف المنزلي إلى قيام أحد أفراد الأسرة أو العائلة أو الزوج بإلحاق الأذى لأحد أو باقي أفراد الأسرة وقد ينطوي ذلك العنف على العديد من صور الإيذاء النفسي أو الجسدي أو الجنسي أو الاقتصادي، مثل السب والإهانة والضرب والاجبار على ممارسة العلاقة الجنسية، والزواج المبكر، والزواج القسري، وختان الإناث..، ويتبدى ذلك في الممارسات اليومية مثل: المناداة بأسماء مُهينة أو الإهانة أو الإحباط، منع أو تثبيط عزيمتك اتجاه عملك أو دراستك أو رؤية أفراد العائلة أو الأصدقاء، التحكم في كيفية إنفاق الأموال، وأين تذهب، والأدوية التي تتناولينها أو ما ترتديه، الشك أو التملك أو الاتهام بالخيانة، التهديد بالعنف أو

بسلاح، الضرب، الركل، الدفع، الصفع، الخنق، الحرق، أو إيذاءك أنتِ أو أطفالك أو ممتلكاتك، الإجبار على ممارسة الجنس أو الانخراط في أعمال جنسية رغمًا عنكِ، توجيه اللوم لكِ على سلوكه العنيف أو أنك تستحقينه.

وترجع أسباب العنف الأسري والمنزلي في الأساس إلى قديم الأزل باعتبار بعض الثقافات أن الإناث هن «جالبات العار» وبرغم مرور الأزمنة والتطور الحضاري إلا أن هذه المعتقدات والموروثات مازالت مستمرة من خلال أساليب التنشئة الخاطئة والمفاهيم المجتمعية المغلوطة حول تربية ومعاملة الإناث بوصفهم الطرف الأضعف، وأن الذكر هو صاحب القوامة وإن كان أصغر منها سنًا، وأن القسوة عليهن ضرورية حتى لا يخرجن عن الطَوع، وأن المعاملة القاسية هي الأنسب لتقويم سلوكهن.

أما عن العوامل النفسية التي قد تتسبب في القيام بالعنف الأسري أو المنزلي فقد صدر تقرير في أغسطس 2021 صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء أهم العوامل المسببة للعنف الأسري في مصر بشكل عام، وقد تضمنت الاضطرابات النفسية مثل الشخصية المعادية للمجتمع، وكذلك تعرّض الطفل لإساءة المعاملة في السابق، بالإضافة إلى مشاهدة العنف الأسري، وتعاطي الكحول والمخدرات، ويدعم ذلك وسائل الإعلام المروجة للعنف.

أما عن الأسباب التي تدفع الزوجة للبقاء في علاقة زواجية تتسم بالعنف ففي كثير من الأحيان، قد لا تحاول الضحية التخلص من العلاقة المسيئة، وقد تشمل أسباب ذلك :الاعتماد المالي على الجاني، الشعور بالوحدة دون الأمل بالحصول على مساعدة من أحد، الخوف من أن التخطيط أو محاولة الهرب سيؤدي إلى المزيد من العنف، الخوف من ردة فعل الجاني بعد هرب الضحية (على سبيل المثال، مطاردة أطفال الضحية أو إيذائهم، أو إيذاء أحد أفراد العائلة، أو التعدي على ممتلكاتهم)، الاعتقاد بأن الجاني سوف يتغير (بسبب وعوده المستمرة للقيام بذلك)، استمرار الشعور بالحب تجاه الجاني، الاعتقاد بأن إساءة المعاملة هي سلوك طبيعي (بسبب التنشئة أو الثقافة).

من الأقوال الخاطئة والشائعة لدى مقدمي الرعاية بشأن التربية والتأديب ما يلي: «كلنا تم ضربنا ونحن أطفال ولم يؤثر ذلك علينا سلبًا»، «الضرب والصراخ يعلم الأطفال التصرف بشكل أفضل»، «الضرب هو الصورة الوحيدة للعنف في التربية»، «الحزم يعني أن أكون قاسيًا، بأن أصرخ في أطفالي وأضربهم»، «أنا أضرب أطفالي أو أصرخ فيهم منذ فترة طويلة... فات أوان استخدام أسلوب مختلف»...إلخ.

وتتبدى عواقب العنف المنزلي في أن ضحايا العنف الأسري يمكن أن يتعرضوا للإصابة الجسدية، ويمكن أن تشمل الإصابات البدنية كلاً من الكدمات، وتورّم محيط العينين، والجروح، والخدوش، والكسور العظمية، وفقدان بعض الأسنان، والحروق، قد تمنع الإصابات الضحايا من الذهاب إلى العمل بانتظام، مما قد يؤدي إلى فقدانهم لوظائفهم، كما تؤدي الإصابات والوضع المسيء إلى إحراج الضحية، فتعزل نفسها عن العائلة والأصدقاء، قد تُصاب الضحية بأعراض مرضية دون سبب جسدي واضح، قد تشمل هذه الأعراض كلاً من الصداع، والألم البطني أو الحوضي، والإرهاق، كما يصاب العديد من الضحايا بأمراض منقولة جنسياً، وتواجه الإناث منهن مشاكل في أثناء الحمل.

وفي حين أن البعض منا قد يكون محظوظًا لتأثره بشكل طفيف بالضرب وهو طفل، فإن العديد من البالغين الذين تعرضوا للضرب في طفولتهم يتدنى لديهم احترام الذات، وتظهر عليهم علامات الاكتئاب والقلق، ويصبحون عنيفين ولديهم مشاعر سلبية تجاه والديهم.

أظهرت جميع الأبحاث على الضرب نتائج سلبية له على الأطفال، فالضرب يزيد من احتماليات المشاكل العقلية والنفسية، والسلوك الإجرامي، وتعرض الطفل للانتهاك الجسدي من قبل الآخرين في المستقبل، والآثار السلبية على نمو دماغ الطفل، وتدني احترام الذات والثقة بالنفس، كما أن الضرب والصراخ يرعبان الأطفال ويضغطان عليهم بما يؤثر على مهاراتهم في التعلم، وقد يتصرفون على نحو أفضل لفترة قصيرة جدًا ولكن على المدى الطويل قد يصبحون عدوانيين وتعساء، بالإضافة إلى ذلك فإن الضرب والصراخ يؤثران على ثقة الأطفال بالوالدين والقرب منهما على المدى الطويل، وهذا يؤدي بهم إلى إخفاء مشاكلهم عن الأهالي في المستقبل بدلًا من مشاركتها معهم للحصول على مساعدتهم.

على عكس ما يظن البعض، الضرب ليس الصورة الوحيدة لاستخدام العنف في التربية، فهناك: العنف النفسي/ العاطفي: مثل إهانة الطفل

وانتقاده بشكل سلبي وتخويفه واستخدام الألفاظ الجارحة معه والزج به في الشجار بين الأهالي، الإهمال: مثل عدم تلبية احتياجات الطفل الجسدية والنفسية وعدم حمايته من الخطر وحرمانه من الإحساس بالأمان، الحزم لا يعني العنف، ولكن يعني وضع حدود وقواعد واضحة والالتزام بها، تتطلب أساليب تربية الأطفال الفعالة توازنًا بين وضع قواعد أسرية والالتزام بها وبين إظهار الحب والعطف.

لا شك إننا نحاول دائمًا أن نقوم بالأفضل لأطفالنا، ولكننا في بعض الأحيان لا نعرف كيف نقوم بذلك، على الرغم من أنه من الأفضل دائمًا أن نبدأ في وقت مبكر، فقد أظهرت الأبحاث أن الأهالي الذين يبدأون في تطبيق أساليب التربية الإيجابية في أي مرحلة يرون تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا على سلوك وشخصية أطفالهم.

قد تضطر الضحية إلى التنقل من منزل إلى آخر للهروب من الجاني، وهو ما يُشكل عبئًا نفسيًا واجتماعيًا و اقتصاديًا عليها، وقد يُقدم الجاني على قتل الضحية أحيانًا، وقد يُسبب العنف المنزلي الاكتئاب أو القلق، أو يدفع الضحية لتعاطي المخدرات أو الكحول، كما قد تواجه الضحية خطر العنف الشديد عندما يعرف الجاني بأنها قررت الرحيل، نتيجة للعنف المنزلي، بالإضافة إلى أن العديد من الضحايا يعانين من مشاكل نفسية على سبيل المثال يعاني حوالى 50٪ من الضحايا من اضطراب ما بعد الصدمة و/أو الاكتئاب، واضطرابات القلق، أو اضطرابات التغذية، و/أو الإدمان على المخدرات، والاضطرابات النفسجسدية، كما قد يؤدي العنف المنزلي إلى تفاقم أعراض الاضطرابات النفسية الموجودة مسبقًا، حتى عندما تتراجع شدة التعنيف الجسدي، فإن الاعتداءات النفسية غالبًا ما تستمر، مذكرة الضحية بأنها قد تتعرض للعنف الجسدي مجددًا في أي وقت، وفي كثير من الأحيان تكون الاعتداءات النفسية أكثر ضررًا من الاعتداءات الجسدية.

وعن سبل النجاة من العنف المنزلي فعند اتخاذ القرار بوضع حد لهذه الانتهاكات تُعد السلامة الشخصية الاعتبار الأكثر أهمية في حالات العنف المنزلي، في أثناء وقوع حادثة العنف، ينبغي على الضحية (إن أمكن ذلك) محاولة الابتعاد عن الأماكن التي يمكن احتجازها فيها، أو التي يمكن للجاني فيها الحصول على أسلحة، مثل السكاكين في المطبخ، كما ينبغي على الضحية الاتصال بالنجدة أو بعض المؤسسات أو الجمعيات المعنية، أيضًا ينبغي على الضحية طلب معالجة جميع الإصابات وتوثيقها بالصور، وكذلك إرشاد الأطفال إلى عدم التدخل في خضم نوبة العنف، ومتى وكيف يطلبون المساعدة.

يجب أن تتضمن خطة السلامة مايلي: إلى أين تتجه الضحية طلبًا للمساعدة (يجب أن يكون لدى الضحايا عدة خيارات ممكنة للذهاب إليها، بالإضافة إلى قائمة بالأشخاص الذين يمكن الاتصال بهم)، وكذلك كيفية مغادرة المكان (كأن تتظاهر الضحية بالقيام بأعمال روتينية في حين تغادر المنزل في الحقيقة، مثل الادعاء بالذهاب في نزهة أو الخروج للمشي مع الكلب)، أيضًا كيفية الوصول إلى الأموال (بما في ذلك إخفاء الأموال عن الجاني، والحصول على حساب مصرفي منفصل، والحصول على بطاقة ائتمان إن أمكن).

ينبغي على الضحية أيضًا تجهيز نسخ من الوثائق الرسمية وإخفاءها عن الجاني (مثل شهادات ميلاد الأطفال، وبطاقات الضمان الاجتماعي، وبطاقات التأمين، وأرقام الحسابات البنكية)، كما ينبغي على الضحية تجهيز حقيبة تحتوي على أهم حاجياتها وإخفائها عن الجاني، وذلك لأخذها والهرب ليلاً في حال اضطرت لذلك، بعد أن يعلم الجاني بأن الضحية قد قررت المغادرة، فإن خطر تعرضها للأذى أو الموت قد يكون أعظم، في هذا الوقت يجب على الضحية اتخاذ خطوات إضافية لحماية نفسها وأطفالها على سبيل المثال، يمكن للضحية الحصول على أمر حجر أو أمر حماية، أو محضر عدم تعرض.

مما لا شك فيه بأن قرار المغادرة ليس بسيطًا أو سهلًا، وفي كثير من الأحيان تشعر الضحية بعدم القدرة على ترك علاقة مسيئة لأسباب عديدة، بما في ذلك الخوف مما سيفعله الجاني بعد مغادرتها، والاعتماد على الجاني للحصول على المال، ومواجهة المجتمع، برغم ذلك كثيرًا ما يكون الحل الوحيد هو إنهاء العلاقة المؤذية بشكل حاسم، لأن العنف المنزلي يميل إلى الاستمرار، خاصة إذا كان الجاني عدوانيًا للغاية، كما إنه حتى لو تراجع مستوى العنف الجسدي، فإن الاعتداءات النفسية قد تستمر.

صورة النساء فى دراما رمضان 2022
ورقة صادرة عن مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون

إعداد / د- أمنية سويدان – ناشطة وباحثة نسوية

مراجعة / انتصار السعيد

المحامية بالنقض ورئيسة مجلس أمناء مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون

مقدمة:

الثقافة هي نتاج للتفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، حيث تقوم بإمداد الأفراد بالأنماط الاجتماعية المقبولة التي يستطيعون في ضوئها تلبية حاجاتهم البيولوجية والاجتماعية.
والثقافة مفهوم ينتقل من جيل إلى جيل وتتراكم نتيجة هذا الانتقال، وهي محملة بالمعاني التي يعبر عنها الأفراد بلغتهم بما فيها من رموز، لذلك فهي مكتسبه وليست فطرية، مما يشير إلى دورها الحيوي في تكوين وبناء شخصية الفرد.
عبرت الدكتورة نادية رضوان في الدراسة الاجتماعية التي أجرتها عن دور الدراما التلفزيونية في تشكيل وعي النساء بقضاياهن حيث أشارت إلى الدراما بوصفها مكوناً ثقافياً هاماً للشعوب على مر التاريخ من المسرح وفنون التعبير الحركي و حتى دخول التلفزيون والذي حجز لنفسه مقعداً ازلياً في عقول البشر مهما تطورت وسائط التلقي.
فما يُبث من رسائل كافي لتشكيل وعي الجماهير على اختلافهم/ن.

هل تتطور الدراما بتطور الوعي الجمعي أم أن تطور الوعي ناتج من توظيف جيد للدراما؟

للإجابة عن هذا السؤال يمكن عقد مقارنة بين الدراما التلفزيونية التي بُثت على شاشات التليفزيون المصري خلال شهر رمضان في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.
ففي رمضان يتجمع أفراد الأسرة في مواعيد ثابتة وتكثر الزيارات العائلية، ومن هنا خُلقت الحاجة لوسيط ترفيهي يجتمع عليه غالبية أفراد الأسرة، وكل هذه الظروف جعلت من شهر رمضان موسماً لطرح الأعمال الدرامية.

في العام الماضي أصدرت مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون دراسة حول تنميط صورة النساء في دراما رمضان واختصت الدراسة العنف القائم على النوع الاجتماعي بصفته إشكالية مطروحة بقوة في المجتمع المصري. فبين من يرفض العنف كليةً ومن يضع له مبررات تأتي الدراما لتأخذ موقفاً مطبعاً مع العنف على مدار السنوات الفائتة.
حيث يظهر الرجل العنيف في هيئة محببة تجعل النساء والفتيات يغرمن به باعتباره مصدر حماية.
ومع تصاعد وتيرة العنف في المجتمع المصري وتنديد نشطاء وناشطات مواقع التواصل الاجتماعي للعنف بكافه أشكاله وصوره، كان لابد للدراما أن تاخذ منحنى آخر مواكباً لتغيرات العصر. فلم يعد نموذج تيمور الذي قدمه أحمد السقا في فيلم تيمور وشفيقة محبذاً للفتيات، ولم تعد النساء تتهاون في الرسائل التي تبثها الدراما بشأن أوضاعهن، فأصبحن يرفضن كافة أشكال التنميط الجندري ويتطلعن إلى شخصيات نسائية تعبر عنهن حقاً لا عما يريد الرجال أن يكنّ عليه.

من هنا تولدت حاجة لطرح مختلف قُدم معظمه بعيون نساء أو بإيعاز من قضايا حقيقية لنساء أضفن بقصصهن مادة ثرية لدراما حقيقية تقدم شخصيات من لحم ودم وليست قوالب مُنمطة.

دراما 2022

تستعرض هذه الدراسة بعضاً من الأعمال الفنية التي استطاع صانعاتها وصناعها كسر الصور النمطية للنساء والبعد عن قولبة الأدوار الجندرية استجابةً للتغيرات التي تحدث في المجتمع

مسلسل فاتن أمل حربي

تدور أحداث المسلسل حول فاتن موظفة الشهر العقاري التي تنفصل عن زوجها بعد أكثر من 10 سنوات قضتها معه في معاناة. وفي الوقت الذي تحاول فاتن بدء حياه جديده مع ابنتيها تصطدم بالعديد من المشكلات التي تعاني منها النساء بعد الطلاق.

المسلسل بطولة نيللي كريم وشريف سلامة وهالة صدقي وفادية عبد الغني، تأليف إبراهيم عيسى وإخراج محمد العدل

وقبل التحدث عن الشخصيات النسائية في المسلسل ينبغي التحدث عن الجدل الذي أثاره حتى قبل عرضه في الموسم الرمضاني فكاتبه الذي اعتاد إثارة الجدل هو الكاتب الصحفي الكبير إبراهيم عيسى والذي اتجه مؤخراً إلى الكتابة الدرامية فأنتج عدداً من الأفلام التي أثارت حفيظة الكثيرين خاصة أنه يشتبك مع الكثير من التفسيرات الرجعية للدين أو ينتقد بعض المفاهيم المحافظة التي تناقلتها الأجيال دون وعي أو نقد.
وإذا كانت الأعمال السابقة للكاتب تمثل مساحةً للنزاع بين أيدولوجيات متضادة، فمن المتوقع ان يصبح هذا الجدل أضعافاً حين يكتب إبراهيم عيسى عن قضايا المرأة.

فور عرض البرومو الخاص بالمسلسل انهالت التعليقات على السوشيال ميديا والمواقع الإخبارية، فبين مؤيد للفكرة متحمس لأن يصبح هذا العمل القشة التي تقصم ظهر القوانين العقيمة كما فعل «أريد حلاً» - أحد أشهر الأفلام التي كان لها دور في تغيير قانون الأحوال الشخصية- ، وبين ناقم على العمل وكاتبه دون أن يترك مساحة لنفسه كي يعيد النظر في قناعاته أو يشاهد المسلسل لينتقد عن علم.
بين الفريقين المتنازعين كان هناك حالة ترقب من صناع الدراما والنقاد والعاملين بالمجتمع المدني والمهتمين بالشأن العام التي سيطرح بها المسلسل قضيته.

وما أن بدأ شهر رمضان وعُرضت الحلقات الأولى من المسلسل حتى أصبحنا على موعد يومي للنقاش حول أحداث الحلقة والقضايا التي تثيرها فتحولت مواقع التواصل الاجتماعي وبرامج التوك شو والتجمعات العائلية إلى حلقات نقاش حول بعض المفاهيم أهمها العنف الأسري بأشكاله المختلفة والحق في الولاية. ومن حين لآخر تطالب الكثير من منظمات المجتمع المدني والناشطين في قضايا المرأة وبعض المحامين المستقلين والكثير من النساء المتضررات بإجراء تعديلات تخص قوانين الأحوال الشخصية، كي تكفل حقوق الشريكين بعد انفصالهما وتضمن للأطفال حياة جيدة بعيدة عن النزاعات.

يستعرض المسلسل من خلال الشخصية الرئيسية فاتن التي قدمتها الفنانة نيللي كريم ببراعة العديد من القضايا أشهرها:

١. العنف القائم على النوع الاجتماعي:
وهو العنف الذي يتعرض له الأشخاص وفقاً للأدوار الاجتماعية.
وفي مسلسل فاتن أمل حربي كان العنف حاضراً بقوة خاصةً في مشاهد الفلاش باك، فزوج فاتن الذي قام بدوره الفنان شريف سلامة كان يمارس انواعاً مختلفة من العنف على أفراد أسرته مستغلاً امتيازاته كرجل في مجتمع يحابي الرجال ويعطيهم أفضلية.
ويُحسب للمسلسل أنه لم يركز على العنف الجسدي بصفته الصورة المتعارف عليها، بل ركز على أنواع أخرى والتي على الرغم من أهميتها فهي غير محسوسة وأشهرها:

- **العنف الاقتصادي:**

على الرغم من سيف هو العائل لأسرته بحسب ما يريد أن يظهر أمام مجتمعه المعني كثيراً بالأدوار الاجتماعية، إلا أنه كان يحتال على زوجته ويجردها من ممتلكاتها سراً بحجة بناء مستقبل الأسرة.
لكن المقصد من ذلك كان تجريدها من المواطن قوتها كي لا تتحرر من سيطرته

- العنف النفسي:

وهو التلاعب والإيذاء اللفظي ومحاولة التقليل من أي نجاح يحققه الشريك، ففاتن التي تمثل الزوجة المثالية بكثير من المعايير كانت تتعرض إلى مضايقات من زوجها الذي يقلل من دورها في حياته وحياة أولاده. فهو دائم التوبيخ لها ولا يرضى عن أي شيء تفعله على الرغم من تفانيها في تحمل مسؤولية البيت والأطفال.

- محاولات السيطرة:

ويظهر ذلك في محاولته لاكبار فاتن على الحجاب وتلك المحاولات ليست نابعه من اقتناع أو تدين، وإنما من ذكورية هشة لرجل يشعر بالنقص فيجد ذاته محققة في السيطرة على زوجته التي يظن أنها أضعف منه.
وفي كل مرة يخيب ظنه شعوره بالضآلة فيحاول تغطية ذلك بمزيد من العنف.

٢. ثغرات القانون وبيروقراطية السلطة:
تصطدم فاتن في كل مشكلة تواجهها بيروقراطية السلطة التنفيذية، فعندما يقرر زوجها الانتقام منها وسرقة أثاث المنزل تفاجئ بأنها تحتاج إلى قائمة مفصلة كي تستطيع رفع دعوى تبديد منقولات.
وعندما حُكم لها بالتمكين من شقة الزوجية بوصفها امرأة حاضنة استطاع زوجها التصرف في مسكن الزوجية بتزوير عقد بيع بتاريخ قديم.
حتى عندما حاولت إيجاد سكن بديل لم تستطع الإقامة في فندق، فمعظم الفنادق لا تسمح للنساء بالإقامة دون صحبة رجل تربطها به صلة في تعدٍ صارخ على القانون الذي يعطي حق التصرف للمرأة البالغة الراشدة.

٣. الولاية التعليمية للنساء:
في عام ٢٠٢١ تصدر مواقع التواصل الاجتماعي هاشتاج الولاية حقي مصحوباً ببعض شهادات النساء اللاتي يعانين من خلافات زوجية نتج عنها نزاعات قضائية منتظر البت فيها، ولكن هذه الشهادات تعرضت إلى مشكلة تعاني منها هؤلاء النساء وهي حق الولاية على الأطفال.
فأحياناً يستخدم الرجل حقه في الولاية الذي آل إليه شرعاً وعرفاً للضغط على الأم للتنازل عن قضايا الطلاق أو الخلع.
فيتم دفع الكثير من النساء إلى التنازل عن حقوقهن المادية والقانونية مقابل الحصول على الطلاق على الإبراء
حتى يستطعن رفع دعوى قضائية لنقل الولاية التعليمية من الأب الذي يمثل الوالي الشرعي، كي تتمكن من اتخاذ إجراء يخص الأطفال على سبيل المثال نقل أوراقهم/ن من مدرسة لأخرى.

وفي مسلسل فاتن أمل حربي ظهرت هذه القضية بداية من الحلقة الثانية، حيث استخدم سيف حق ولايته بالضغط على زوجته كي تعود إليه وقام بنقل ابنتيه من مدرستهما بحجة أنه غير قادر على دفع المصاريف.
وعندما اعترضت فاتن على ذلك طلبت منها مديرة المدرسة الإسراع برفع دعوى لنقل الولاية التعليمية إليها باعتبارها حاضنة لتكتشف أنها مسلوبة الحق في اتخاذ أي قرار يخص ابنتيها وتحتاج لحكم محكمة لانتزاع هذا الحق.
ويطرح المسلسل سؤالاً قوياً حول دور المرأة في حياة الأبناء باعتبارها مقدمة الرعاية الأولى. فكيف بمن تقوم بتربية الأطفال ودعمهم دراسياً ألا يكون لها أي حق باتخاذ قرار بشانهم؟!
وهنا يوضح المسلسل تعامل المجتمع مع المرأة باعتبارها مجرد خادمة لأطفالها وليست وليّة عليهم.

٤. الانتساب للأم:
في إحدى حلقات المسلسل كتبت نادين ابنة فاتن على ورقة الامتحان نادين فاتن امل حربي بدلا من نادين سيف.
وبالرغم من أن هذا التصرف لا يزيد عن كونه تصرف طفولي نابع من مشاعر غضب لطفله تركها والدها يطرح إشكالية هامه وهي انتساب الطفل للأم والتي سبق أن طُرحت من قِبل العديد من النسويات خاصةً الجيل الثاني وأبرزهن الكاتبة نوال السعداوي.
وعلى عكس ما يُروج له فإن قضية انتساب الطفل للأم ليست قضية تافهة، بل هو صورة من صور الولاية المشتركة للأبوين. فهما طرفان متساويان تماماً في علاقتهما بالأبناء، لذلك لا يحق أن ينسب الطفل للأب وحده ولا للأم وحدها، بل يجب أن يتم تعديل القانون بحيث ينسب الطفل للأبوين إلا في حالات خاصة وهي رفض احد الطرفين نسب الطفل إليه.
وتناضل الكثير من الناشطات الحقوقيات والنسويات من أجل انتزاع هذا الحق، والذي بالحصول النساء عليه يمكن أن تُحل مشكلات عديدة مثل قضايا النسب.

٥. طلاق المسيحيات:
يتعرض المسلسل لقضية طلاق المسيحيات من خلال سيدة مسيحية تسعى للطلاق من زوجها المعنف الذي هجرها.
وقد التقت فاتن بهذه السيدة في قاعة المحكمة في موضوع محرم درامياً الاقتراب منه وهو الطلاق عند المسيحيين.
صناع الدراما على تناول هذا الموضوع بخلاف كاملة أبو ذكري في فيلمها واحد صفر والذي تعرض للكثير من الانتقادات لتصديه لهذه القضية.
وعلى الرغم أن الفاصل الزمني بين الفيلم والمسلسل عشر سنوات إلا أن شريعة الكنيسة لم تتغير رغم محاولات بعض رجال الدين أكثر جرأة نحو تغيير هذا القانون والعودة للائحة السابقة والتي كانت تقر بوقوع الطلاق لاستحالة العشرة، هذا السبب الذي ضم العديد من المواقف التي يُسمح فيها بالانفصال وجعل للمواطنين والمواطنات المسيحيين حق الاختيار في الاستمرار في الزواج من عدمه. الذي قيده البابا شنودة الذي كان ضد الانفصال فوضع لائحة اخرى تمنع الطلاق إلا لعلة الزنا.
وتُعد قوانين الأحوال الشخصية لمعتنقي الديانة المسيحية من الملفات المسكوت عنها نظراً لحساسيتها لدى المؤسسات المختلفة، فهي لا تُطرح على الساحة إلا في حالة تصدرها للمشهد.

٦. قانون الأحوال الشخصية:
وهو المحرك الرئيسي لأحداث المسلسل حيث يشتد الصراع حين تقرر فاتن رفع دعوى قضائية في المحطة الدستورية العليا للمطالبة بإلغاء إحدى مواد قانون الأحوال الشخصية، والتي توجب انتزاع حضانة الأبناء في حالة زواج الأم لتؤول الحضانة إلى الجدة للأم ومن بعدها الجدة للأب.
تصف فاتن القانون بكونه ظالماً يبيح التفريق بين الأم وأبنائها بمجرد ما إن رغبت الأم في الزواج.
وسرعان ما تتحول القضية المثيرة للجدل إلى قضية رأي عام، وتصطدم فاتن بالعديد من الآراء الفقهية بشأن حضانة الأم. ولكنها في النهاية تقرر المضي في طريقها للمطالبة بتعديل القوانين.

وعلى الرغم من أهمية القضايا التي يطرحها المسلسل إلا إنه لم ينجح في رسم أبعاد الشخصيات والصراع الدرامي بينهم بشكل يثير انتباه المشاهدين، فقد فوت صناع العمل على

أنفسهم فرصة وجود شخصية ثرية دراميا.
ففاتن ابنة الطبقة الوسطى التي تجد نفسها مضطرة لخوض صراع أكبر من طاقتها تواجه بشجاعة السلطة الأبوية والدينية مما يجعل قصتها مادة خصبة يمكن أن ينتج عنها دراما غنية.
إلا أن مباشرة الطرح والخطابية الزائدة لم تجعل المشاهد يتوحد مع الشخصية ويشعر بمعانتها، بل لن يشعر المتفرج بوجود فاتن حيث يطغى وجود إبراهيم عيسى على الجميع..

تحليل شخصية فاتن
بدت فاتن في معظم المواقف قوية متماسكة وهذا يكسر الصورة النمطية للمرأة المطلقة التي يتم تصويرها كامرأة ضعيفة مكسورة الجناح أو خاسرة لشيء ثمين لا يمكن تعويضه.
ويبرز ذلك في الكثير من الأعمال برفض معظم النساء المطلقات للزواج الثاني، حيث يفضلن البقاء مع أطفالهن.

بينما فاتن تتأرجح تارة بين الرغبة في إعادة خوض التجربة بشكل جديد وبين الانغلاق عاطفياً على نفسها والاهتمام ببناتها.
يؤخذ على المسلسل إظهاره لشخصية فاتن بمثالية مفرطة خاصة في تعاملها مع بناتها، فامرأة مثلها تحت ضغط عاطفي ونفسي ليس منطقياً أن تظهر طول الوقت بكل هذا الهدوء.
ولكن الكاتب حاول الموازنة بجعلها تخرج عن تماسكها وتعبر عن غضبها بتصرفات غير عقلانية أحياناً.
ويظهر ذلك في حوارها مع القاضي وتعديها عليه لفظياً و وهذا أمر نادر الحدوث في الواقع من امرأة في مثل ظروفها وطبقتها.
لم ينجح فاتن أمل حربي في ان يصبح عملاً درامياً مشوقاً أو عملاً فنياً جدير بالاحتفاء.
لكن يمكن أن نعتبره وثيقة هامة تؤرخ لحكايات النساء وما يتعرضن له من قوانين مجحفة.
وقد يكون خطوة تمهيدية لطرح مشروع قوانين جديدة للأحوال الشخصية في مصر.

توصيات

وتوصي مؤسسة القاهرة صناع الدراما بما يلى :
-1الاهتمام بضرورة التنوع ، البعد عن النمطية ، وقولبة الشخصيات ، وتسييد الأعراف المجتمعية التي تساهم في المزيد من العنف الممارس ضد النساء في المجتمع.
-2 تدعو المؤسسة كافة صناع الدراما العمل على تعزيز ثقافة مناهضة العنف ضد النساء والاطلاع على المواثيق الدولية التي تدعو لاحترام الاختلاف ، التنوع ، ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي.
-3 كما تطالب المؤسسة صناعة الدراما بضرورة تعزيز ثقافة المساواة ، والتي يجب أن تنعكس على الأعمال الدرامية بداية من مساحة الأدوار، ووصولا لطبيعة تناول الشخصية داخل سياق العمل الدرامي.

الأسماء الواردة في الحكايات ليست حقيقية حيث تم استبدالها بغرض احترام حق الخصوصية للناجيات

حكاية سارة

تقول سارة..
كانت أول وظيفة لي، كنت متحمسة، ومتمسكة بعادات قريتي، ولا أجيد التعامل مع أهل المدن، فعندهم كل شيء عادياً، وكنت رجعية بنظرهم.
بعد أيام من توظيفي، تحسس صاحب العمل ظهري وطلب مني اللحاق به الى مكتبه، واصفاً إياي بأجمل وجوه مؤسسته الإعلامية، عارضاً عليّ تقديم برنامج، فوجدتها فرصة وقلت فتح الحظ لي أبوابه.
يوم «الكاستينج» كنا وحيدين، وفيما كنت أقرأ السكريبت، قاطعني قائلا، قومي بترخية حمالة الصدر، بحجة تحسين مظهري أمام الكاميرا، ورغم تعديلي لها، أضاف، "ما زالا بحاجة إلى تعديل" إشارة إلى ثديي، فخجلت وتلعثمت، ليسألني، تخجلين؟ ويدخل يده إلى صدري محاولاً تعديلها بنفسه، فسألته التوقف، وشعرت أن الوضع كله كان خاطئاً!
بعدها، طلب مني تغيير القميص فهممت بالخروج لتبديله، ليطلب نزعه في الأستوديو، قائلاً، اعتبري نفسك على الشاطئ، فذكرته أننا في مكان عمل، ليرد أنها ليست المرة الأولى التي يجري فيها كاستينج، وهذا أمر عادي!
ذهبت بالحياء وغيرت القميص في إحدى الزوايا.
بعدها دعاني لرؤية صورتي على الكاميرا، ليضع يده على مؤخرتي ويقول "كبيرة"، مستبقاً رفضي بالقول أنه مثل أخي، فأجبته أن لا شيء اسمه أخوة، ولست من نوع الفتيات اللواتي تقدمن التنازلات.
بعدها بفترة قال لي أن أتبعه للمكتب، ليسألني إن كان حجم ثديي ما زال كبيراً، وإن كان بإمكانه لمسهما، وبعد صراخي طلب مني الرجوع إلى عملي، ومن يومها بدأ يوبخني باتصالات متكررة حتى تقدمت باستقالتي.
يوم مغادرتي قال "كنتُ فرصة لك لم تعرفي كيف تستفيدين منها"، فأجبته "أنا مش كده".
لأدخل بعدها في حالة إحباط، فقد شعرت أني أداة جنسية، وأن الذنب ذنبي، فحتى زملائي في العمل وضعوا علي الملامة، وجعلني هذا الأمر لا أهتم بمظهري في العمل.

حكاية ديانا

ديانا.. تبلغ من العمر 48 عاما، وهي أم لسبعة أطفال، لمدة 28 عاما، قبل أن تقرر، في نهاية المطاف، الانفصال عن شريكها الذي يسيء معاملتها.
تقول..
في بادئ الأمر، ترددت بشأن تقديم شكوى للشرطة خوفًا من ردة فعله، ولكن عندما علمت بالخدمات التي يقدمها ملجأ محلي، أدركت أنه بإمكانها الهروب من جلادها. كما أنها قررت أن تقدم شكوى ضده.
وقد عانى أطفالي أيضًا من ضغوط نفسية ومصاعب اقتصادية بسبب العيش مع والد مسيء.
لم أكن خائفة من أن يضربني، كنت مقتنعة بأنه سيقتلني، فلم يكن قرار المغادرة سهلا، ولكن بدعم من الأخصائيين الإجتماعيين ومأوى محلي ومساحة آمنة مخصصة للتعافي، حصلت ديانا على وظيفة مساعدة إدارية في مكتب للحكومة المحلي».
أعترف بأن الأمر كان صعبا، ولكن تحسنت حالتي كثيرًا بعد الدعم الذي تلقيته بشأن الصحة العقلية والمساعدة القانونية والتدريب على المهارات.
لم أعد أشعر بأنني سجينة أو محاصرة أو خائفة. هناك الكثير من الأشياء التي يمر بها المرء كضحية، بما في ذلك(الاضطهاد) النفسي، ولكنني الآن أعلم أنه يمكنني تحقيق كل ما أخطط له».

١- تصوير المريضة دون استئذانها: طالبت إحدى السيدات طبيبها بسداد تعويض كبير بسبب الألم النفسي الذي تسببه لها، عندما التقط صورًا للمناطق الخاصة في جسمها بهاتفه.

٢- التدخل في حياة المريضة الشخصية: عبري بكل صراحة عن رفضك لتعليق طبيبك على حياتك الشخصية أو علاقتك الزوجية، أو بقرارك المتعلق بالإنجاب، أو عدم تناسق جسمك، إذ يقتصر دور الطبيب على تقديم المشورة الطبية فقط.

٣- المجاملات والثناء على شكلك أو جسمك: حاولي دومًا صدَّ طبيب النساء إذا أثنى على جسمك أو شكلك، بحيث يكون تعليقه أشبه بالتحرش والخروج عما هو مسموح به.

٤- السماح بحضور آخرين دون موافقتك: قد يحتاج الطبيب إلى الاستعانة بك كحالة لشرح شيء ما للطلاب أو المتدربين، وهو لا يحق له ذلك إلا بموافقتك. لذا إذا كنت مستاءة من التعري أمام آخرين بخلاف الطبيب، فمن حقك أن تعبري عن رفضك إجراء الكشف الطبي في وجود أي شخص آخر. وإن حدث لكِ أي من هذه الأمور، ارفضي على الفور بشكل قاطع أي تصرف غير لائق من طبيبك في أثناء الكشف، دون أن تشعري بالحرج فهذا حقك .

مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون تنقذ طفلة من الختان

بالتعاون مع المجلس القومي للأمومة والطفولة

في خطوة استباقية استطاعت من خلالها مؤسسة القاهرة أن تنقذ طفلة هددها والدها بالختان محققة بذلك سابقة مهمة في أدوار المؤسسات المناهضة للعنف ضد النساء وقد تناولت معظم الصحف المصرية ومواقع الأخبار تلك الواقعة كإشادة للتحرك الفعال التي قامت به المؤسسة.

وقد استطاعت مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون وبالتعاون مع المجلس القومي للأمومة والطفولة إنقاذ الطفلة (ز. م) من الختان وذلك يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٢/١١/١ حيث حضرت محامية مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون مع الطفلة فى واقعة سماعها لوالدتها تطلب من والدها بصوت مسموع ضرورة إجراء عملية الختان لها، وضرب الطفلة المجني عليها من طرف والدها.

وكانت الطفلة الناجية قد حضرت الى مقر المؤسسة بمفردها وقصت ما تعرضت له من عنف بدنى يتمثل فى ضرب المجنى عليها واحداث علامات بوجهها ورقبتها من أثار الضرب.

كما تعرضت لضرر معنوى يتمثل فى سماعها وتهديدها بإجراء عملية ختان لها .

وحيث تنص المادة (٢٤٢ مكرر أ) من قانون العقوبات على ان يعاقب بالسجن كل من طلب ختان أنثى وتم ختانها بناء على طلبه على النحو المنصوص عليه بنص المادة (٢٤٢) مكررا من هذا القانون كما يعاقب بالحبس كل من روج او شجع او دعا بإحدى الطرق المبينة بالمادة (١٧١) من هذا القانون لارتكاب جريمة ختان أنثى ولو لم يترتب على فعله أثر.

وحيث علمت مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون بما سمعتة الطفلة من تحريض والدتها لوالدها على ضرورة إجراء جريمة الختان لها، فقامت المؤسسة على الفور بإبلاغ خط نجدة الطفل بما تتعرض له الطفلة من عنف أسرى، والذى بدوره احال البلاغ إلى النيابة المختصة وتم التحقيق فى الواقعة، وأخذ أقوال الطفلة المجنى عليها بما تتعرض له من عنف من جانب والديها. وحضرت والدتها اثناء التحقيق، تم التحقيق معها ، ومناقشتها في أقوال طفلتها، والتى أكدت انها لم ولن تجرى لها عملية الختان، وتم تصالح الطفلة مع والدتها، وعودتها معها إلى منزل الأسرة.

القاهرة للتنمية والقانون..

379 حكم قضائى جديد لصالح ناجيات من العنف

حصلت مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون على 379 حكم قضائي جديد لصالح ناجيات من العنف، الأحكام القضائية، تنوعت ما بين قضايا تحرش جنسي، هتك عرض، قتل بسبب الدفاع عن النفس، الضرب، تبديد، السب والقذف، الإعتداء على قيم الأسرة المصرية، وإنكار النسب، بالإضافة إلى دعاوى الأحوال الشخصية بمختلف انواعها مثل اعتراض على إنذار الطاعة، والنفقات بمختلف أنواعها، خلع، رؤية، إثبات حضانة، ولاية تعليمية طلاق للضرر، دعاوى الأجور المختلفة، ومختلف القضايا التى تشكل عنف ضد النساء، وتهدد السلامة الجسدية، النفسية، الاجتماعية للنساء.

وفيما يلي حصر تفصيلى بعدد الأحكام التى حصلت عليها الوحدة القانونية بمؤسسة القاهرة للتنمية والقانون لكل نوع من الدعاوى القضائية لصالح ناجيات من العنف:

أولا: قضايا العنف الجنسى:

حيث حصلت المؤسسة على عدد (5) أحكام قضائية بسجن الجناة فى قضايا تحرش جنسي، هتك عرض لصالح ناجيات من العنف.

ومن أهم تلك القضايا حكم بسجن المتحرش لمدة ثلاث سنوات، بسبب قيامه أثناءعمله كممرض بهتك عرض الناجية أثناء حصولها على جلسة بخار بأحد المستشفيات العامة لإصابتها بحساسية صدر فطلب منها الممرض الذهاب، والجلوس فى آخر الحجرة رغم أن حجرة الاستقبال لم يتواجد بها أى شخص سواها، ولشدة مرضها، احتياجها الى جلسة البخار نفذت ما طلبه منها لتجده يحضر جهاز رسم قلب، ويقوم بتوصيل الأسلاك الخاصة بجهاز رسم القلب فطلبت منه جلسة بخار، وأنها لا ترغب فى إجراء رسم القلب، فطلب منها تركه يقوم بعمله، وبعد ذلك شرع فى القيام بلمس أجزاء جسدها، أمسك بيدها، ووضعها على أماكن حساسة بجسده، فأصيبت الناجية بحالة تشنج جعلت الممرض المتحرش يخشى من افتضاح أمره، وقام بخلع الأسلاك الخاصة بجهاز رسم القلب وطلب منها سداد قيمة رسم القلب وعندما استطاعت الناجية التحرك اتصلت بأحد اقربائها الذى حضر على الفور ليتم تقديم شكوى إلى إدارة المستشفى التى لم تتخذ أى إجراء تجاه الممرض.

ويمكن قراءة الورقة كاملة باللغتين العربية، والإنجليزية، وتحميلها من خلال الرابط التالى:
1b/https://drive.google.com/file/d
ev4NQU5OP10FPwajgjNm541ncEiY
UDv/view?usp=sharing

المشاركات الدولية والإقليمية للمؤسسة

الاجتماع التأسيسي لشبكة تضامن - تونس

بدعوة من مركز جسور للدراسات والتنمية «ليبيا» شاركت مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون فى الاجتماع التأسيسي لتحالف تضامن خلال الفترة من ٩ – ١٠ أكتوبر ٢٠٢٢. يهدف هذا اللقاء لتوفير مساحة لعضوات التحالف للنقاش والاتفاق على خطة عمل التحالف المستقبلية والتشبيك سويا حول قضايا مشتركة لعضوات التحالف.

برنامج السلامة الرقمية للنساء - الأردن

بدعوة من برنامج السلامة الرقمية للنساء والشباب فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «سلام@"، وبالشراكة مع مركزالمعلومات والبحوث – مؤسسة الملك حسين "IRCKHF"شاركت مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون فى حضور قمة برنامج سلامات الإقليمية بالعاصمة الأردنية عمان فى الفترة من 14 إلى 15 سبتمبر 2022 وما تلاها من سلسلة ورشات العمل فى الفترة من 16 إلى 17 سبتمبر 2022 بمدينة البحر الميت، وذلك بهدف المساهمة في بناء مجتمعات قوية تعزز تجربة الاستخدام الأمن للإنترنت للنساء، الشباب في الوطن العربي .

ورشة المبادئ النسوية - مصر

خلال الفترة من 17 إلى 20 أكتوبر بمدينة العين السخنة شارك أعضاء مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون في الورشة الإقليمية عن مبادئ النسوية وقد شارك بالورشة شركاء هيئة دياكونيا من داخل مصر، ولبنان، وفلسطين بالتعاون مع «دار هنّ للنشر».
وقد نظمت مؤسسة الديكونيا تلك الورشة في حضور السيدة غادة همام والسيد بيتر أوطوسون والسيدة جيني إينرسون من مؤسسة الديكونيا.
أدارت الجلسات وقدمت المادة العلمية الأستاذة/ هند سالم
وشارك في التدريب كل من الأستاذة/ إلهام عيداروس والدكتورة منى إبراهيم والدكتورة أميمة أبو بكر والمحامية هدى نصر الله.

تطبيق «رعاية آمنة» لرعاية صحية آمنة للنساء

تطبيق «رعاية آمنة»، أولى المنصات الإلكترونية الحقوقية التي تتيح للنساء البحث عن مراكز طبية صديقة لها وتتبني تطبيق مدونة السلوك المهني لمقدمى الخدمات الصحية أثناء تقديم الرعاية الصحية للنساء، وخاصة الناجيات من العنف.
كما يقدم تطبيق رعاية آمنة أقسام متعددة للتثقيف، ورفع الوعي بحقوق النساء الصحية والقانونية منها قسم «حقك القانوني» إصداراتنا» وقسم الفيديوهات، ودليل إجراءات السلامة والحماية للناجيات من العنف.
أيضاً يتضمن الأبلكيشن أدوات للتعبير عما تتعرض له النساء من انتهاكات أثناء تلقي الفحص الطبي، ويتيح لهن الفرص والخيارات للدعم والمساندة النفسية والقانونية في سرية تامة ومع حفظ حقهن في الخصوصية.
يمكن للنساء في كل مكان تحميل تطبيق «رعاية آمنة» باللغتين العربية، الإنجليزية بإحدى الطرق التالية:

١. انسخي كود التحميل المباشر QR Code علي موبايلك للتحميل المباشر لتطبيق رعاية آمنة.
٢. يمكن تحميل تطبيق رعاية آمنة من خلال متجر جوجل الإلكتروني google play او متجر أبل ستورApple Store ، ويشمل التطبيق ايضا العديد من الاقسام التي تسمح للنساء بالبحث عن أقرب عيادة او مركز طبي حسب الحيز الجغرافي والتخصص من خلال فلاتر البحث والتي تتيح لكي البحث بالتخصص المطلوب داخل كل محافظة.

كما يتيح التطبيق المشاركة الفعالة النساء في تقييم الخدمة الطبية المقدمة لهن اثناء تلقي الرعاية الطبية في أي مركز من المراكز المدرجة في التطبيق، من حيث التزام مقدم/ ة الرعاية الصحية للمعايير المهنية في تقديم الرعاية الطبية للنساء، كذلك يمكنك المساهمة بمقترحاتك لتقديم خدمة أفضل.
ويسمح التطبيق أيضا للنساء بالتقدم بشكوى ورفعها للجهات المختصة سواء إدارية أو قضائية وإرفاق الصوروالمستندات المؤيدة لشكواهم إن وجدت، ومتابعة سير الشكوى من خلال رقم الشكوي المسجل.

يمكنك الأن تحميل تطبيق «رعاية آمنة» على هاتفك المحمول من خلال كل من جوجل بلاي ستور، وابل ستور من هذا الرابط

80/https://shcw.app/post

أو من خلال QR code لكل من مستخدمي نظام أندرويد أو IOS فقط مرري الماسح الرقمي بهاتفك الذكي على الصورة المرفقة

ويمكن للشاكيات / الناجيات من العنف الاتصال علي الخط الساخن التابع لمؤسسة القاهرة للتنمية والقانون رقم ٠١٢١٠٠٠٩١٩٢ الخاص بتقديم خدمات المساعدة القانونية للناجيات من العنف .

انت مش لوحدك
معاً لحياة آمنه للنساء
مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون
Cairo Foundation for Development & law
الخط الساخن للمساعدة القانونية
01210009192
الخط الساخن
للدعم النفسي للناجيات من العنف
01279177326